وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

التقرير السنوي حول نشاط وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

2022

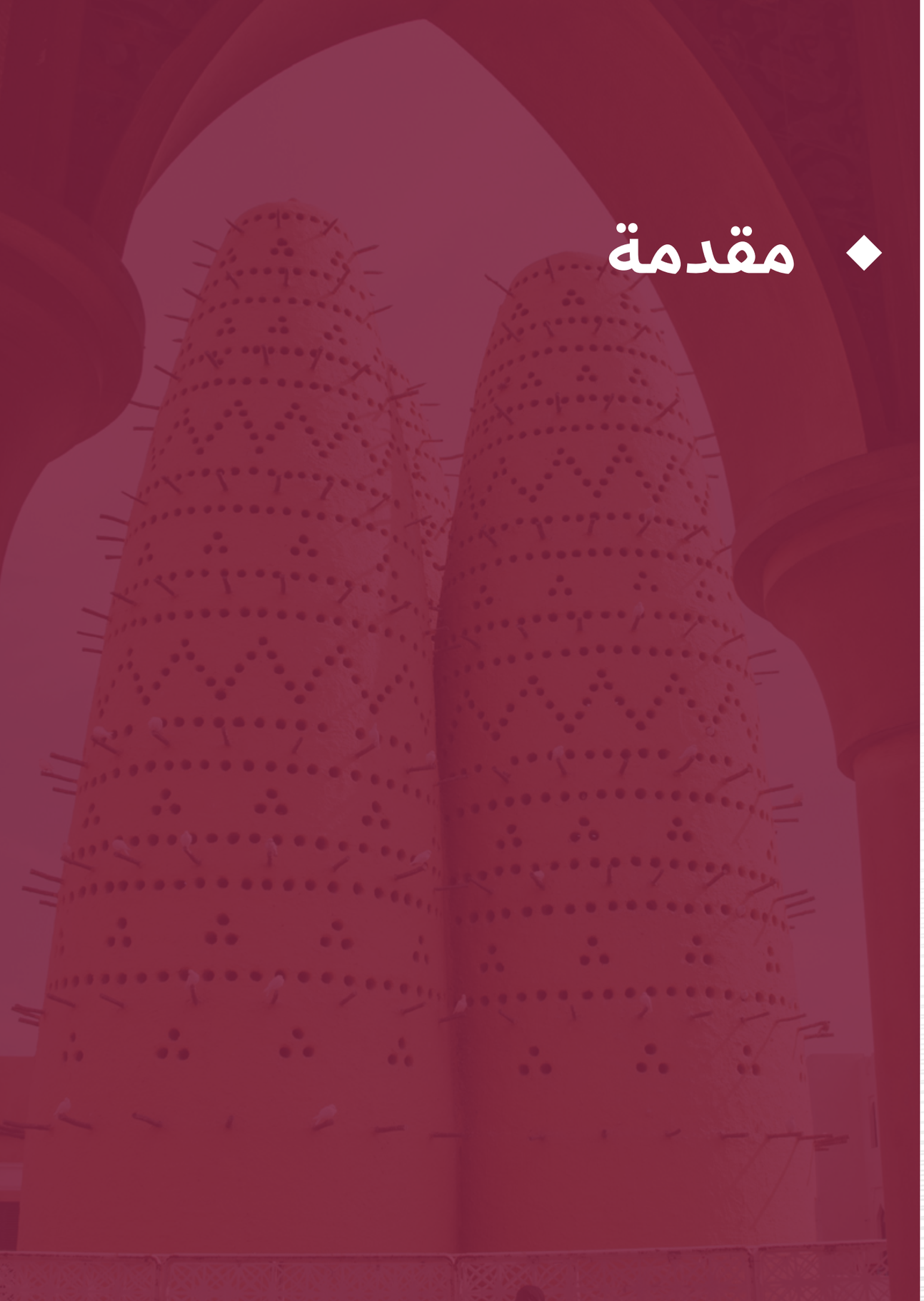

مقدمة

المحتويات

مقدمة 03
المحور الأول: التنظيم الهيكلي والموارد البشرية 06
تدعيم الموارد البشرية بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب 07
احداث قسم السجل الاقتصادي الموحد 09
المحور الثاني: اصدار القوانين والقرارات والتعاميم والأدلة الإرشادية 11
القوانين والقرارات 12
التعميمات والقواعد والأدلة الارشادية 14
المحور الثالث: تحديث التقييم القطاعي لمخاطر التمويل غير المشروع 16
الأهداف والخلفية 17
الجهات المشاركة 17
الفترة المرجعية ومصادر المعلومات 17
المنهجية المعتمدة في التقييم القطاعي 18
النطاق والمخرجات الرئيسية للتقييم القطاعي 18
المؤشرات العامة لتقييم قطاع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة 19
المؤشرات العامة لتقييم قطاع مدققي الحسابات 19
المؤشرات العامة لتقييم قطاع مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات 20
تعميم نتائج تحديث التقييم القطاعي 21
المحور الرابع: التدريب 22
الدورات التي تم انجازها لفائدة موظفي وزارة التجارة والصناعة لسنة 2022 23
الدورات التي تم انجازها لفائدة الجهات الخاضعة لسنة 2022 24
الدورات التدريبية المتعلقة بالسجل الاقتصادي الموحد 26
المحور الخامس : تدعيم الشفافية وتركيز السجل الاقتصادي الموحد 27
قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد 28
جهود قسم السجل الاقتصادي الموحد ضمن تعزيز الشفافية 28
توعية الكيانات المسجلة والمرخصة والاحاطة بإجراءات الانفاذ 29
التدريب والتطوير 30
المحور السادس: الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر 31
المحور السابع: تطوير الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة 35
تحديث صفحة بوابة المستثمر 36
تطوير الصفحة الإلكترونية الخاصة بخارطة الاعمال 36
الصفحة الخاصة بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على موقع وزارة التجارة والصناعة 36
المحور الثامن: تطوير النظم المعلوماتية والاحصائيات 38
تطوير نظام الاحصائيات (قناص) 39
المقترحات والتوصيات 40

مقدمة

يندرج إعداد هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات البند 13 من المادة (2) من قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019 بإنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة الذي أسند للقسم مهمة" إعداد تقرير سنوي عن نشاط الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، متضمناً المقترحات والتوصيات في هذا الشأن، يقع رفعه إلى وزير التجارة والصناعة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وقد كان أهم حدث مميز لعمل وزارة التجارة والصناعة خلال سنة 2022 هو مشاركتها في عملية التقييم المتبادل لدولة قطر من قبل مجموعة العمل المالي فاتف) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي انطلقت منذ سنة 2019 و لكنها شهدت في سنة 2022 محطات هامة و منها خاصة اجراء الزيارة الميدانية لفريق التقييم في الفترة الممتدة من 19 يونيو 2022 الى 7 يناير 2022 و كذلك المشاركة في المقابلة وجها لوجه بباريس بتاريخ 12 و 13 ديسمبر 2022. و قد كان لوزارة التجارة والصناعة دور محوري في عملية التقييم المذكورة وذلك على اعتبار أنها:

- من ناحية أولى جهة رقابية لأكبر عدد من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الدولة (حوالي 750 جهة خاضعة) وتتولى بصفتها تلك الاشراف والمتابعة والرقابة على التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومدققي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- من ناحية ثانية الجهة المختصة بتسجيل 90 % من الأشخاص المعنوية التي يمكن انشاؤها في الدولة وهي الشركات التجارية بالإضافة الى أنها الجهة الماسكة للسجل الاقتصادي الموحد وهو قاعدة بيانات وطنية يتم بها تجميع كافة المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من كل الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية المنشأة في الدولة.

ويستعرض هذا التقرير أهم الإجراءات التي تم تحقيقها سنة 2022 لتنفيذ بنود خطة عمل الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وللتذكير وضعت وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خطة عمل تعكس المبادرات الرئيسية التي يجب اتخاذها لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة المعتمدة من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والجهات الأعضاء فيها.

وتواصل الوزارة تنفيذ بنود خطة العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الأهداف الرئيسية التالية:

- الحدّ من استخدام النقد، لا سيما في المعاملات المرتبطة بالسلع ذات القيمة المرتفعة.
- متابعة تطبيق كافة الجهات الخاضعة للأشراف والرقابة لالتزاماتها ومسؤولياتها بمكافحة التمويل غير المشروع والحدّ من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل وفقا لنتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- وضع منهجية موحدة للجهات الرقابية لإنفاذ القانون وتوقيع الجزاءات، ونشر الإجراءات المتخذة.
- تعزيز الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر، مع التركيز على مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات.
- وضع وتركيز سجل اقتصادي تطبيق الجزاءات والعقوبات المناسبة والرادعة على كل من يرخص له أو يسجل في حال عدم الالتزام بتقديم المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي للجهات المختصة بالتسجيل أو الترخيص وأي تغييرات تطرأ عليها.
- موحد آمن، يتضمن المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين الكافية والدقيقة والمحدّثة مع ضمان إمكانية الوصول السريع إلى تلك المعلومات من قبل الجهات المختصة.
- التعاون والتنسيق لمساعدة الجهات المختصة على تطبيق الاجراءات المتعلقة بجمع المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي.

- عقد ورش عمل للأعمال والمهن غير المالية المحددة لإحاطتها بنتائج تقييم مخاطر الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية.
- متابعة الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتأكد من جمعها للمعلومات عن المستفيد الحقيقي والتحقق منها وفقاً للمتطلبات القانونية والرقابية.
- تعزيز قدرة الجهات المعنية على المساهمة بتوفير البيانات اللازمة لنظام (قناص)، والتأكد من جودة تلك البيانات واتساقها لدى كافة الجهات المعنية.
- تعزيز الجهود لإشراك القطاعين العام والخاص وزيادة وعي المجتمع بشكل عام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- عقد ورش عمل للجهات المختصة والقطاع الخاص بشأن التعديلات التي تم إدخالها على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين والأنظمة الجديدة الصادرة بهذا الشأن.
- زيادة عدد المتخصصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العاملين في القطاعين العام والخاص، وتوفير العدد اللازم من الموظفين بما يتناسب مع الاحتياجات ودرجة المخاطر.
- تطوير الكوادر القطرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وضع برامج تدريبية فعالة لتعزيز المهارات.
- التطبيق الكامل لنظام (قناص)، كمنصة لتوفير البيانات الإحصائية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إدخال الحلول التكنولوجية التي تساهم في تعزيز القدرة على تحليل البيانات ومكافحة التمويل غير المشروع. وسيتم تخصيص الجزء الأخير من التقرير لتقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة الوزارة على مواصلة تنفيذ بنود خطة العمل المتبقية بما من شأنه إرساء مقومات نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر.

◆ المحور الأول

التنظيم الهيكلي والموارد البشرية

◆ المحور الأول: التنظيم الهيكلي والموارد البشرية

تدعيم الموارد البشرية بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب:

بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم (95) لسنة 2019 المؤرخ في 10 ديسمبر 2019 تم إنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدارة شؤون الشركات يختص أساسا بمراقبة التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة واشراف وزارة التجارة والصناعة (والمشار إليها لاحقا في هذا التقرير 'بالجهات الخاضعة')، لمتطلبات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبمقتضى القرار رقم (95) لسنة 2019، أسندت لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاختصاصات التالية:

- متابعة تنفيذ أحكام التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح التعديلات التشريعية في هذا الشأن، والتي تتصل باختصاصات الوزارة، وذلك بمراعاة التوصيات الدولية ونتائج التقييمات المتبادلة وأفضل الممارسات.
- المتابعة والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وموافاتها بما تطلبه من بيانات ومعلومات، والمشاركة معها في إنجاز التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ مخرجاته.
- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل ما يتعلق بتطبيق الجزاءات المالية المستهدفة، ومتابعة نظام فحص الأسماء للأشخاص المدرجة بقائمة العقوبات بشكل يومي، واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على نتائج البحث.
- التنسيق مع الإدارات المختصة بالوزارة في خصوص تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشفافية.
- جمع وتصنيف وتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإنشاء قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري.
- إعداد التقييمات القطاعية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالأشخاص المعنوية المسجلة بالوزارة وبالأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابتها، والإشراف على إنجازها، وتحليل نتائجها، وتوثيقها، وتعميمها، وتحديثها.
- إعداد التعليمات والقواعد والإرشادات والتوصيات والمبادئ الإرشادية اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفيرها للأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة الوزارة.
- إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتنمية قدرات موظفي الوزارة والأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الرقابة والإشراف والتفتيش على المحاسبين القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات لضمان التزامهم بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاطلاع على الوثائق والمعلومات الموجودة لديهم متى كانت ضرورية للقيام بالأنشطة الرقابية.
- اقتراح الجزاءات المالية والإدارية ضد من ثبتت مخالفته من المحاسبين القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وأية قرارات أو توجيهات ذات صلة، وإبلاغ وحدة المعلومات المالية بالإجراءات التي تُتخذ في هذا الشأن.
- التعاون مع السلطات المختصة والجهات الرقابية ووحدة المعلومات المالية، وتبادل المعلومات معها من أجل تنفيذ متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وجميع القرارات أو التوجيهات ذات الصلة

ووضع الإجراءات اللازمة للأبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

- تمثيل وزارة التجارة والصناعة في الاجتماعات والأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إعداد تقرير سنوي عن نشاط الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، متضمناً المقترحات والتوصيات في هذا الشأن، تمهيداً لرفعه إلى وزير التجارة والصناعة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم خلال سنة 2022 تدعيم قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدد (1) خبير إضافي من خبراء اللجنة الوطنية المختص في الاحصائيات، والذي من شأنه المساعدة في تطوير نظم المعلومات وتحليل البيانات. وبموجب قرار وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الصادر بتاريخ 19 أغسطس 2020، تمت المصادقة على التنظيم الهيكلي وإطار الإشراف والرقابة لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يتكون من فرق العمل المبينة بالخريطة التنظيمية التالية وهي:

1) فريق عمل التنسيق والدعم.
2) فريق عمل الرقابة المكتبية.
3) فريق عمل الرقابة الميدانية.
4) فريق عمل الجزاءات المالية المستهدفة.
5) فريق عمل النظم المعلوماتية والاحصائيات.

كما تم بموجب القرار المذكور تحديد الاختصاصات التي يمارسها كل فريق عمل مع إسناد رئيس القسم مهمة التنسيق بين مختلف فرق العمل والإشراف على كل ما يقومون به من أعمال ومتابعتهم من خلال التقارير الدورية التي يرفعونها إليه. ويتألف قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حالياً من رئيس القسم، و (5) موظفين يشغلون وظيفة رئيس فريق، و(3) خبراء من ذوي الاختصاصات، و(20) موظف تم توزيعهم في الفرق المذكورة أعلاه. ويمكن تصنيفهم وفقاً للمسميات الوظيفية كالتالي:

- رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- خبير مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- عدد (2) من الموظفين بمسمى (باحث قانوني).
- عدد (9) من الموظفين بمسمى (محاسب).
- عدد (7) من الموظفين بمسمى (مفتش).
- عدد (1) من الموظفين بمسمى (مشرف تفتيش).
- عدد (4) من الموظفين بمسمى (باحث شؤون شركات)، و (1) من الموظفين بمسمى (باحث شؤون ادارية).
- عدد (1) من الموظفين بمسمى (مدخل بيانات).

وقد تم تقسيم الموظفين كما هو موضح أدناه في الهيكل التنظيمي لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

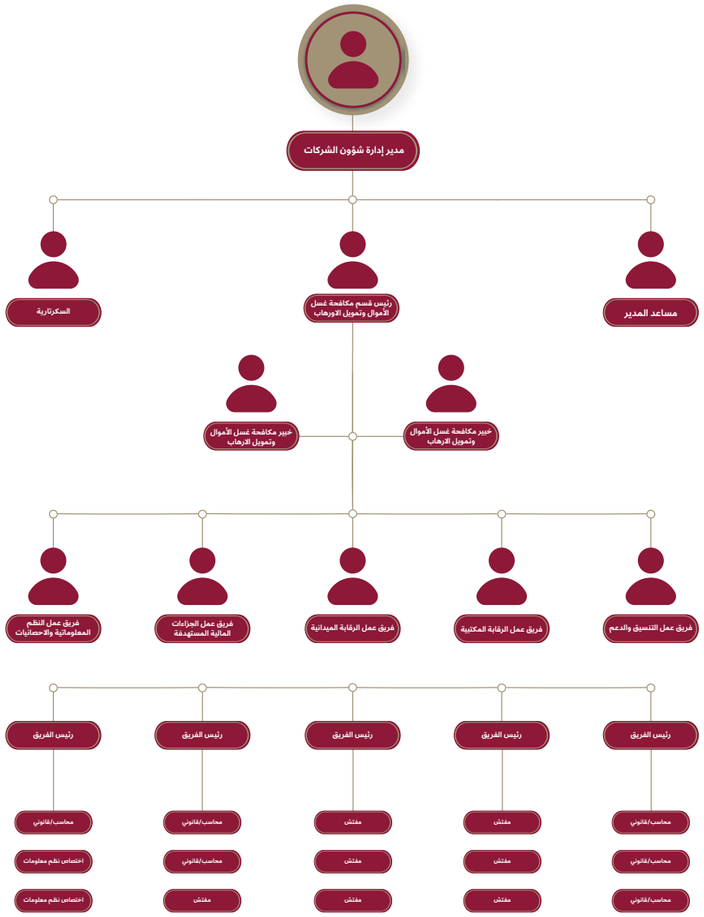

احداث قسم السجل الاقتصادي الموحد:

شهدت سنة 2022 احداث قسم السجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم (43) لسنة 2022 الذي أسند للقسم المذكور الاختصاصات التالية:

1) تنفيذ أحكام القانون واللوائح المنظمة للسجل الاقتصادي الموحد.
2) مسك وإدارة السجل الاقتصادي الموحد والإشراف عليه.
3) إصدار وإسناد رقم اقتصادي موحد، يعتمد في التبادل الإلكتروني الفوري للمعلومات والبيانات والوثائق بين السجل الاقتصادي الموحد والسجلات التي تمسكها الجهات المختصة، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد.

4) تشغيل وإدارة نظام معلوماتي للسجل الاقتصادي الموحد، وتحديد آليات ربط قواعد البيانات والمعلومات الضرورية التي يجب تبادلها بين السجل الاقتصادي الموحد والجهات المختصة، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد.

5) تجميع المعلومات الأساسية والبيانات والوثائق الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والترتيبات القانونية والمنظمات غير الهادفة للربح والمهن الحرة، والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين من الجهات المختصة، والتحقق من كونها دقيقة ومحدثة، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد.

6) إعداد قاعدة بيانات للسجل الاقتصادي الموحد وتحديثها بصفة مستمرة، وإتاحتها للجمهور، والجهات ذات العلاقة، وفق أحكام القانون المنظم للسجل الاقتصادي الموحد.

7) إعداد نموذج التصريح بالمستفيد الحقيقي للجهات المختصة.

8) إصدار الشهادات والمستخرجات من صحيفة القيد بالسجل الاقتصادي الموحد، بعد التأكد من سداد الرسم المقرر.

9) تبادل المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين مع الجهات الأجنبية، بالتنسيق مع الوحدة الإدارية المعنية.

10) إعداد التقارير والاحصاءات ذات العلاقة، بصفة دورية، ونشرها، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية

ويتألف قسم السجل الاقتصادي الموحد حالياً من رئيس قسم وعدد (6) موظفين يعملون على وجه التفرغ، بالإضافة إلى خبير من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال سنة 2022، تم تدعيم القسم بخبير إضافي من خبراء اللجنة الوطنية والمختص في الاحصائيات، والذي من شأنه المساعدة في تطوير نظم المعلومات وتحليل البيانات للسجل الاقتصادي الموحد.

كما تم تكليف عدد 15 مفتشين بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية للرقابة على التزامات الشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.

المحور الثاني

اصدار القوانين والقرارات والتعاميم والأدلة الإرشادية

المحور الثاني: اصدار القوانين والقرارات والتعاميم والأدلة الإرشادية

ترتبط فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونجاعته بوجود تشريعات وقواعد تواكب المعايير الدولية في هذا المجال، وخاصة توصيات مجموعة العمل المالي. لذلك كان لهذا الجانب أولوية مطلقة في عمل الوزارة منذ سنة 2019 وخاصة بصدور القانون الجديد رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية والقانون رقم (27) لسنة 2019 بشأن مكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار أصدرت وزارة التجارة والصناعة قانون محوريا في تدعيم نظام الشفافية والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية والترتيبات القانونية وهو القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020. وتدعم الجهد التشريعي للوزارة في إرساء نظام قانوني جديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإصدار قواعد التزامات مدققي الحسابات القانونيين وتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ومقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم (48) لسنة 2020 و كذلك بصدور القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الذي تضمن إضافة مادة 18 مكرر تتعلق بالتزامات الشركات التجارية بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب. وخلال سنة 2022، واصلت وزارة التجارة والصناعة جهودها في تدعيم الشفافية وتركيز نظام قانوني صلب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إدخال بعض التعديلات التشريعية على القوانين السارية أو سن قوانين جديدة، وإصدار قرارات وتعليمات وقواعد على النحو التالي:

القوانين والقرارات:

من أهم النصوص القانونية التي أعدتها الوزارة، أو ساهمت في إعدادها استناداً على محاور خطة العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة 2022، نذكر ما يلي:

القانون رقم (4) لسنة 2022 بتنظيم استخدام النقد في المعاملات:

- تضمنت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2020-2025 جملة من الأهداف ومن بينها الهدف 10-1 بشأن الحدّ من استخدام النقد، لا سيما في المعاملات المرتبطة بالسلع ذات القيمة المرتفعة. ويندرج هذا الهدف في إطار جهود دولة قطر لمجابهة المخاطر المتعلقة باستعمال النقد كقناة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل التي حددها تقرير التقييم الوطني لمخاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب.فقد أشار تقرير التقييم المذكور إلى إمكانية اقتناء السلع ذات القيمة المرتفعة نقدا واستغلالها في عمليات التمويل غير المشروع. كما ورد بدراسة أنجزتها الهيئة العامة للضرائب حول استخدام النقد أنه يعد قناة رئيسية للتهرب الضريبي وأن الأنشطة الاقتصادية القائمة على الاستعمال المكثف للنقد تعتبر من قبيل الأنشطة عالية المخاطر من حيث عدم الامتثال الضريبي.

- كرس القانون رقم (4) لسنة 2022 قاعدة منع استخدام النقد في المعاملات المرتبطة بالسلع ذات القيمة المرتفعة، إذا كانت قيمتها تساوي أو تفوق خمسين ألف ريال قطري أو ما يعادها بالعملات الأجنبية. ولإعطاء المرونة اللازمة لإضافة معاملات أخرى علاوة على تلك المحددة بالقانون أو للتخفيض من السقف المعتمد، أعطى القانون المشار اليه أعلاه تفويضا إلى مجلس الوزراء لتعديل قائمة المعاملات أو السقف بقرار يصدر عنه لإضافة أي سلع أو منقولات أخرى بحسب تقييم المخاطر.

- ولضمان فعالية القانون ونجاعة أعمال الرقابة، أسند القانون للمهن المساعدة في صياغة العقود وغيرها من المحررات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها أو توثيقها وللسلطات المختصة طبق التعريف المحدد لها بالمادة الأولى من القانون مهمة التحقق من احترام حظر استخدام النقد في المعاملات، ورفض اسداء الخدمة عند خرق تلك القاعدة. كما أسند لكل جهة اشرافية على القطاع (مثال وزارة التجارة والصناعة بالنسبة لتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة) مهمة الرقابة على التزام كل جهة بأحكام القانون المذكور. كما أنه لضمان احترام قاعدة الحظر تضمن القانون مجموعة شاملة من التدابير التي يتم تطبيقها بشكل تدرجي في جميع مراحل المعاملة على النحو التالي:

- إلزام الأطراف والمهن المساعدة على صياغة العقود والمحررات المثبتة للمعاملة، بإدراج مراجع الدفع في العقد، للتحقق من الامتثال لمبدأ الحظر.
- رفض السلطات المختصة بالتوثيق أو بالتصديق على توقيعات الأطراف أو بالتسجيل إسداء الخدمة إذا تم الدفع نقدا، ضمانا لإنفاذ مبدأ الحظر.
- توقيع عقوبة جنائية على المخالفين وعلى موظفي السلطات المختصة في صورة مخالفة قاعدة الحظر.

قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2022 بتحديد المعاملات التي يُحظر استخدام النقد فيها:

- حدد قرار مجلس الوزراء المعاملات ذات القيمة المرتفعة التي يحظر فيها استخدام النقد في حال تجاوزت قيمتها (50000) خمسين ألف ريال وهي كالاتي:

- بيع وشراء وتأجير العقارات وإجراء أية تصرفات عليها،
- بيع وشراء وتأجير المركبات بكافة أنواعها وأرقامها المميزة،
- بيع وشراء وتأجير الوسائط البحرية،
- بيع وشراء وتأجير المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة والمجوهرات،
- بيع وشراء وتأجير الإبل والخيول والمواشي والصقور سواء كانت مفردة أو متعددة.

- تقدمت وزارة التجارة والصناعة الى مجلس الوزراء بمقترح تعديل المادة 1 من قرار مجلس الوزراء الرقم (10) لسنة 2022 وذلك بإضافة " المعاملات النقدية أثناء إقامة و تنتظم الأنشطة و المعارض التي تتم داخل الدولة سواء كان المشاركون من داخل الدولة أو خارجها "إلى قائمة المعاملات المشار اليها في المادة المذكورة، وذلك في إطار جهود الوزارة في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية:

تبعا لصدور القانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، تم إعداد قرار وزير التجارة والصناعة بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية والذي تضمن تفصيلا للأحكام الواردة بالمادة 18 مكرر من القانون المذكور، وقد جاء به ما يلي:

- تفصيل وتوضيح المعلومات الأساسية بالنسبة للشركات التجارية، والتنصيص على واجب احتفاظ كل الشركات التجارية بالسجلات الإلزامية والمتمثلة في سجل المعلومات الأساسية، وسجل المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين، وسجل الشركاء أو المساهمين وكيفية الاطلاع عليها من قبل الإدارة بمقر الشركة، وآلية تقديمها للأدارة وقيدها أو التأشير بها في السجل التجاري.

- وضع آلية عملية واضحة لإتاحة المعلومات الأساسية للجمهور وذلك عبر النشر على الموقع الالكتروني للوزارة.

- توضيح إجراءات ومدد احتفاظ الشركات أو المصفي _بحسب الأحوال_ بالسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالشركات التجارية.

- تنظيم إجراءات ومدد احتفاظ الوزارة بالسجلات والمستندات المتعلقة بالشركات التجارية.

- تعريف مفهوم المدير بالنيابة والشريك بالنيابة والقائم بالتسمية، وتنظيم واضح لإجراءات افصاح المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة لإدارة الشركة وللأدارة المختصة بالسجل التجاري عن القائم بالتسمية خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اكتساب هذه الصفة.

- التنصيص على قيد الإدارة المختصة للمعلومات المتعلقة بالمديرين بالنيابة والشركاء بالنيابة والقائم بالتسمية والمستفيدين الحقيقيين بالسجل التجاري أو سجل المستفيدين الحقيقيين _بحسب الأحوال_ كالتنصيص على التزام الشركات التجارية بالاحتفاظ بجميع المعلومات والمستندات والوثائق المتعلقة بالإفصاح عن المدير بالنيابة أو الشريك بالنيابة وأية تعديلات أو تغييرات تطرأ عليها بسجل الشركاء أو المساهمين _بحسب الأحوال_ وتتحقق من كونها دقيقة وصحيحة ومحدثة.

قرار وزير التجارة والصناعة رقم (43) لسنة 2022 بإنشاء قسم السجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية:

يندرج صدور القرار رقم (43) لسنة 2022 بإنشاء قسم السجل الاقتصادي الموحد بالموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية في إطار تنفيذ مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 2020 بإصدار قانون السجل الاقتصادي الموحد الذي أسند للأدارة المختصة بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية مهمة مسك وإدارة السجل الاقتصادي الموحد. وقد أسند القرار المذكور لقسم السجل الاقتصادي الموحد عدة مهام من أهمها تنفيذ أحكام القانون واللوائح المنظمة للسجل الاقتصادي الموحد ومسك وإدارة السجل الاقتصادي الموحد والإشراف عليه.

التعميمات والقواعد والأدلة الارشادية:

في سبيل توضيح التزامات الجهات الخاضعة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالقانون رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية وقواعد الالتزامات؛ فقد أصدر قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب خلال العام 2022 التعاميم التالية:

- تعميم رقم (3) لسنة 2022 بشأن التسجيل ببرنامج الإشعار الالكتروني والتغذية العكسية لتنفيذ قرار الإدراج على قائمة مجلس الأمن أو على قائمة العقوبات والتجميد.
- تعميم رقم (4) لسنة 2022 بشأن مسؤوليات ومهام الإدارة العليا بالجهات الخاضعة.
- تعميم رقم (5) لسنة 2022 بشأن تحديد المعاملات التي يحظر استخدام النقد فيها.
- تعميم رقم (6) لسنة 2022 بشأن استبيان التقييم الذاتي للجهات الخاضعة.

كما أصدر قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة 2022 أدلة ارشادية لفائدة الجهات الخاضعة على النحو التالي:

- دليل التزامات مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الدليل الارشادي حول المستفيد الحقيقي.
- الدليل الارشادي الخاص بإعداد تقرير المراجعة المستقلة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التقرير السنوي لمسؤول الالتزام: إرشادات عملية بشأن اعداد وتقديم التقرير السنوي لمسؤول الالتزام حول مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أكتوبر 2022.
- دليل الموظف للحصول على المعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي.
- دليل وزارة التجارة والصناعة لتطبيق الجزاءات المالية المستهدفة.
- دليل التزامات الشركات التجارية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحور الثالث

تحديث التقييم القطاعي لمخاطر التمويل غير المشروع

المحور الثالث: تحديث التقييم القطاعي لمخاطر التمويل غير المشروع

الأهداف والخلفية:

يهدف التقييم القطاعي الى تطوير فهم جيّد لمخاطر الجهات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة بغرض إرساء منهج رقابي قائم على المخاطر من خلال تحديد وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها القطاعات الخاضعة قصد تعزيز الضوابط المتعلقة بالمكافحة مع ضمان كفاءة تخصيص الموارد وفهم كيفية استغلال التهديد لمواطن الضعف و مدى نفاذ المجرمين إلى القطاعات الخاضعة إمّا لدمج محصلاتهم الاجرامية أو لتوظيفها أو لتبرير مصدرها عند الحصول على مشورة ماليّة أو الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم لأغراض غير قانونية ما قد يفضي ذلك الى إساءة استخدام القطاعات الخاضعة. وخلال سنة 2022، أنجزت وزارة التجارة والصناعة تحديثا لتقييم المخاطر القطاعية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (Sectoral Risk Assessment)، الذي قامت به وزارة التجارة والصناعة سنة 2020 للجهات الخاضعة لإشرافها فيما يخص تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة ومدققي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات.

الجهات المشاركة:

شملت عملية تحديث التقييم القطاعي لسنة 2022 مشاركين من القطاع الخاص، لاستكمال المعلومات التي قام بتوفيرها الموظفون الحكوميون، حيث اعتمد الفريق الفني على توزيع استبيانات على القطاعات الخاضعة. كما تم الاستعانة بعدد هام من التقارير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي أو عن نظيرتها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الميناڤاتف) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواء فيما يتعلق بالتقييم المتبادل للدول أو بتقييم المخاطر. فضلا عن استخدام التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة وجهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر وتقارير مصرف قطر المركزي.

الفترة المرجعية ومصادر المعلومات:

بشأن الفترة المرجعية لجمع المعلومات والبيانات فترجع إلى سنوات 2015-2021. وتشكّل القائمة التالية مصادر البيانات والمعلومات التي تم استخدامها في التقييم القطاعي:

- الإحصاءات الوطنية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والسلطات المختصة بما يشمل الهيئة العامة للجمارك والهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس.
- المقابلات مع السلطات المختصة والقطاع الخاص.
- التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الجهات الدولية المعيارية المختصة في إصدار القوائم مثل قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (قائمة CBI)، القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي " للبلدان والأقاليم غير المتعاونة"، قائمة صندوق النقد الدولي IMF "للمراكز المالية الخارجية"، مؤشر السرية المالية FSI: Financial Secrecy Index، مؤشر الملاذ الضريبي على الشركات – الصادر سنة Corporate Tax Haven Index 2021.
- تقارير التقييم المتبادل للدول والتطبيقات الصادرة عن مجموعة العمل المالي والمنظمات الإقليمية النظيرة لها بما يشمل تقرير مؤسسة The Sentry الصادر في نوفمبر 2020.
- التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية.
- المصادر المفتوحة مثل الصحافة/ الأنترنت/ مصادر أخرى منشورة.

المنهجية المعتمدة في التقييم القطاعي:

1) اعتمد تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف ورقابة وزارة التجارة والصناعة لسنة 2022 على منهجية تتّسق مع توصيات مجموعة العمل المالي -فاتف- التي تدعو من خلالها الجهات الرقابية الى تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح التي تواجهها.

2) تستخدم المنهجية المعتمدة أنماطا كمية من المعلومات والبيانات كالإحصائيات والبيانات المتوفّرة من خلال المصادر الرسمية للفترة المرجعية (2015-2021) المتوفّرة لدى وزارة التجارة والصناعة (بما يشمل مسودة التقييم القطاعي المنجزة سنة 2020) او لدى السلط المختصة الأخرى بالدولة كوحدة المعلومات المالية أو وزارة الداخلية أوالجهات الرقابية أو جهاز الإحصاء والتخطيط.

3) وإذ قد تبدو عمليات التقييم الكمية أكثر اعتمادية إلى حد كبير، فإن هناك خطرا يتمثل في أن تقييم المخاطر الذي يعتمد بشكل كبير على المعلومات الكمية المتوفرة قد يكون منحازا إلى المخاطر التي يكون من الأسهل قياسها ويقلل من شأن المخاطر التي لا تتوفر عنها معلومات كمية.

4) لهذه الأسباب، فقد تم تكملة التقييم القطاعي بمعلومات نوعية ملائمة ذات صلة بمخاطر أعمال الجهات الخاضعة والتي وفّرتها الاستبيانات الموجهة الى القطاعات المعنية واللقاءات مع الجهة الرقابية على القطاعات المستهدفة بالتقييم والاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها مع السلطات المختصة بالإضافة الى التقارير الدولية ذات الصلة وورشات العمل المتعلقة بالقطاعات المستهدفة.

5) ويتّجه التدقيق في هذا الإطار أن نسبة الاستجابة إلى الاستبيانات كانت متفاوتة حيث بلغت مستويات مقبولة بالنسبة لقطاع مدققي الحسابات ما يعادل 50% من المجموع العام للمنتسبين إلى القطاع ومستوى أقل من متوسط بالنسبة لقطاعي مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

النطاق والمخرجات الرئيسية للتقييم القطاعي:

يعرض التقييم القطاعي للمخاطر لسنة 2022 السياقات العامة والمتغيرات ذات الأثر على عملية التقييم كمستوى التهديد المعرضة له القطاعات المبلغة سواء كان التهديد وطنيا أو خارجيا والهيكلة والوزن المالي لمختلف القطاعات علاوة على نقاط الضعف المتأصلة وجودة الرقابة من خلال تحليل نقاط قوة وضعف السياسات المتّبعة والإطار القانوني والمؤسساتي لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد اتضح من سياق عملية التقييم أن وزارة التجارة والصناعة تحتكم على نظام قانوني ومؤسساتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعزّز مع صدور القانون الجديد رقم 20 لسنة 2019 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين الأخرى ذات الصلة بما في ذلك القرارات والقواعد والتعاميم الصادرة في هذا المجال. ويشخّص التقرير استنادا إلى منهجية علميّة مستوى التهديدات ومواطن الضعف (انظر للجدول أدناه) المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسلح في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومدققي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات.

القطاعات	مستوى المخاطر	نقاط الضعف	التهديدات
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة
متوسطة	متوسطة	متوسطة	قطاع مدققي الحسابات
مرتفعة نسبيا	مرتفعة نسبيا	متوسطة	مقدمو خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات

المؤشرات العامة لتقييم قطاع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة:

بخصوص المؤشرات العامة لتقييم قطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة، انتهى التقييم الى النتائج التالية:

- **المستوى العام للتهديد المرتبط قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:**

أظهرت كافة المؤشرات التي تناولتها مختلف التقييمات المنجزة على التوالي من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الداخلية، أن التهديدات المتصلة بالقطاع مرتفعة نسبيا.

- **المستوى العام لنقاط الضعف المرتبط قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:**

المؤشرات العامة لنقاط الضعف المرتبط بقطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة		
نقاط الضعف المتأصلة في القطاع	مستوى جودة نظام الرقابة	نقاط الضعف المتبقية في القطاع
مرتفعة	غير فعالة	مرتفعة

- **مصفوفة مخاطر قطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة**

جاء تصنيف المخاطر الشاملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لقطاع قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة في مستوى مرتفع (HIGH) كما هو مبين بالمصفوفة أدناه:

المؤشرات العامة لتقييم قطاع مدققي الحسابات:

انتهى التقييم بشأن المؤشرات العامة لتقييم قطاع مدققي الحسابات الى النتائج التالية:

- **المستوى العام للتهديد المرتبط بقطاع مدققي الحسابات (متوسط).**

أظهرت كافة المؤشرات التي تناولتها مختلف التقييمات المنجزة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

وتمويـل الإرهـاب ووزارة التجـارة والصناعـة ووزارة الداخليـة، أن التهديـدات المتصلـة بالقطـاع متوسـطة.

- **المستوى العام لنقاط الضعف المرتبط بقطاع مدققي الحسابات.**

المؤشرات الرئيسية لنقاط الضعف المرتبط بقطاع مدققي الحسابات		
نقاط الضعف المتأصلة في القطاع (Inherent vulnerability)	مستوى جودة نظام الرقابة (Quality Of AML-CFT Controls)	نقاط الضعف المتبقية في القطاع (Residual/Final vulnerability)
متوسطة	قعالّة جزئيا	متوسطة

- **مصفوفة مخاطر مدققي الحسابات بدولة قطر**

جاء تصنيف المخاطر الشاملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لقطاع مدققي الحسابات في مستوى متوسط كما هو مبين بالمصفوفة أدناه:

التهديدات					
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	متوسطة	متوسطة	متوسطة
مرتفعة نسبيا	تجار المعادن الثمينة والاجار الكريمة	مرتفعة نسبيا	مرتفعة نسبيا	متوسطة	متوسطة
متوسّطة	مرتفعة نسبيا	متوسطة	متوسطة	متوسطة	منخفضة نسبيا
منخفضة نسبيا	متوسطة	متوسطة	متوسطة	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا
منخفضة	متوسطة	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا	منخفضة
	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	متوسّطة	منخفضة نسبيا	منخفضة

نقاط الضعف

المؤشرات العامة لتقييم قطاع مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات:

انتهى التقييم بشأن المؤشرات العامة لتقييم قطاع مقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية والشركات إلى النتائج التالية:

- المستوى العام للتهديد المرتبط بقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات (متوسط).
أظهرت كافة المؤشرات التي تناولتها مختلف التقييمات المنجزة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب ووزارة التجـارة والصناعـة ووزارة الداخليـة، أن التهديـدات المتصلـة بالقطـاع متوسـطة.
- المستوى العام لنقاط الضعف المرتبط بقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات.

المؤشرات الرئيسية لنقاط الضعف المرتبط بقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات		
نقاط الضعف المتأصلة في القطاع (Inherent vulnerability)	مستوى جودة نظام الرقابة (Quality Of AML-CFT Controls)	نقاط الضعف المتبقية في القطاع (Residual/Final vulnerability)
مرتفعة نسبيا	غير فعالة	مرتفعة نسبيا

- **مصفوفة مخاطر قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات بدولة قطر.**

جاء تصنيف المخاطر الشاملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات في مستوى مرتفعة نسبيا كما هو مبين بالمصفوفة أدناه:

التهديدات					
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	مرتفعة نسبيا	متوسطة	متوسطة
مرتفعة نسبيا	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	مرتفعة نسبيا	متوسطة	متوسطة
متوسّطة	مرتفعة نسبيا	TCSPs	متوسطة	منخفضة نسبيا	متوسطة
منخفضة نسبيا	متوسطة	متوسطة	متوسطة	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا
منخفضة	متوسطة	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا	منخفضة نسبيا	منخفضة
	مرتفعة	مرتفعة نسبيا	متوسّطة	منخفضة نسبيا	منخفضة

نقاط الضعف

تعميم نتائج تحديث التقييم القطاعي للتمويل غير المشروع:

تولى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مشاركة نتائج التقييم القطاعي مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى جانب نشر الملخص التنفيذي لتقرير تقييم المخاطر القطاعية للتمويل غير المشروع للأعمال و المهن غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف وزارة التجارة و الصناعة لسنة 2022 على الموقع الالكتروني لقسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالنافذة المخصصة للتقارير – تقارير أخرى على الرابط التالي : تقارير اخرى – وزارة التجارة والصناعة (moci.gov.qa).
كما تم تنظيم ورشة بمقر وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2 يونيو 2022 لكافة الجهات الخاضعة بعنوان:" مخرجات التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي الخاص بوزارة التجارة والصناعة " تم فيها عرض وشرح أهم النتائج التي توصل لها تحديث التقييم القطاعي لمخاطر التمويل غير المشروع في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع مدققي الحسابات ومقدمي خدمات الصناديق الإستئمانية و الشركات.

المحور الرابع

التدريب

المحور الرابع: التدريب

نظراً لما للتدريب من أهمية في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على اعتبار أنّه يضمن تنمية القدرات البشرية، والذي يأتي بقصد التطبيق السليم والصحيح والموحد لمقتضيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويساهم في تحسين القدرة على فهم مخاطر غسل الأموال ومن ثمّة مكافحتها والحد منها، فإنه يستدعي تسليط الضوء عليه كجزء من خطة عمل الوزارة في أعمال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء للموظفين، أو الجهات الخاضعة للرقابة. ومن جهة أخرى، فإن مدى فعالية الاجراءات المطبقة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في إطار التصدي لعمليات لغسل الأموال وتمويل الارهاب، تنعكس من خلال درجة الوعي والفهم من قبل الجهات الخاضعة، والعاملين بها بمدى خطورة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومستوى المعرفة لديهم حول التزاماتهم ومسؤولياتهم بما يقتضيه القانون. بالإضافة إلى أن التدريب هو عنصر أساسي للتوعية بضرورة الانخراط في تعليمات وقوانين منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع ايضاح مخاطر هذه الجريمة التي تهدد سلامة اقتصاديات الدول، ونزاهة نظامها المالي. وإيماناً من الوزارة بضرورة وأهمية عنصر التدريب، تم **وضع خطة تدريبية للعام 2022** لفائدة الجهات الخاضعة وللموظفين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنفيذا لبنود الخطة التدريبية المذكورة، تم إنجاز الدورات التدريبة التالية:

الدورات التي تم انجازها لفائدة موظفي وزارة التجارة والصناعة لسنة 2022:

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
الاستراتيجية الرقابية لهيئة التنظيم والمنهج القائم على المخاطر	07-05 أبريل 2022	هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)
ورشة إعداد الجهات الوطنية المعنية بالنتيجة المباشرة (3)	11 أبريل 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة التدريب الخاصة بالنتيجة المباشرة (1)	17 أبريل 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة التدريب الخاصة بالنتيجة المباشرة (5)	21-20 أبريل 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة تدريبية عن بعد للجهات الوطنية من قبل شبكة النزاهة المالية (k2 Integrity)	25-18 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC) وشبكة النزاهة المالية
ورشة تدريبية عن بعد للجهات الوطنية من قبل شبكة النزاهة المالية (k2 Integrity) بشأن التزوير والقرصنة.	17 يونيو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC) وشبكة النزاهة المالية

الدورات التي تم انجازها لفائدة الجهات الخاضعة لسنة 2022:

تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة		
الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
اجتماع منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص (أنماط ومؤشرات الاشتباه المرتبطة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مع مداخلة حول قانون تنظيم النقد)	19 أكتوبر2022	وحدة المعلومات المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل
اجتماع منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص (جودة بلاغات الاشتباه والتعرف على المستفيد الحقيقي)	02 مارس 2022	وحدة المعلومات المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل
تقرير المراجعة المستقلة بشأن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	12 مايو 2022	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل الجزاءات المالية المستهدفة	29 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (NCTC)
ورشة التدريب الخاصة بالقطاع الخاص الخاضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة (الجهات التي ستقابل فريق التقييم التابع لمجموعة العمل المالي - فاتف)	30 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة عمل بعنوان: مخرجات التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي الخاص بوزارة التجارة والصناعة	02 يونيو 2022	وزارة التجارة والصناعة

مدققي الحسابات		
الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
اجتماع منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص	02 مارس 2022	وحدة المعلومات المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل
تقرير المراجعة المستقلة بشأن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	12 مايو 2022	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل الجزاءات المالية المستهدفة	29 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (NCTC)
ورشة التدريب الخاصة بالقطاع الخاص الخاضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة (الجهات التي ستقابل فريق التقييم التابع لمجموعة العمل المالي - فاتف)	30 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة عمل بعنوان: مخرجات التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي الخاص بوزارة التجارة والصناعة	02 يونيو 2022	وزارة التجارة والصناعة

مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات		
الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
اجتماع منتدى وحدة المعلومات المالية للحوار بين القطاع العام والخاص	02 مارس 2022	وحدة المعلومات المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل
تقرير المراجعة المستقلة بشأن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	12 مايو 2022	وزارة التجارة والصناعة
ورشة عمل الجزاءات المالية المستهدفة	29 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (NCTC)
ورشة التدريب الخاصة بالقطاع الخاص الخاضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة (الجهات التي ستقابل فريق التقييم التابع لمجموعة العمل المالي - فاتف)	30 مايو 2022	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (NAMLC)
ورشة عمل بعنوان: مخرجات التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي الخاص بوزارة التجارة والصناعة	02 يونيو 2022	وزارة التجارة والصناعة

كما يجري حاليا الإعداد لبرنامج متكامل لتدريب تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة ووكلاء وتجار السيارات مع وحدة المعلومات المالية وأكاديمية قطر للمال والأعمال خلال سنة 2023 حول التزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالنقد والمقتضيات الجديدة الواردة بالقانون رقم 4 لسنة 2022.

المحور الخامس

تدعيم الشفافية وتركيز السجل الاقتصادي الموحد

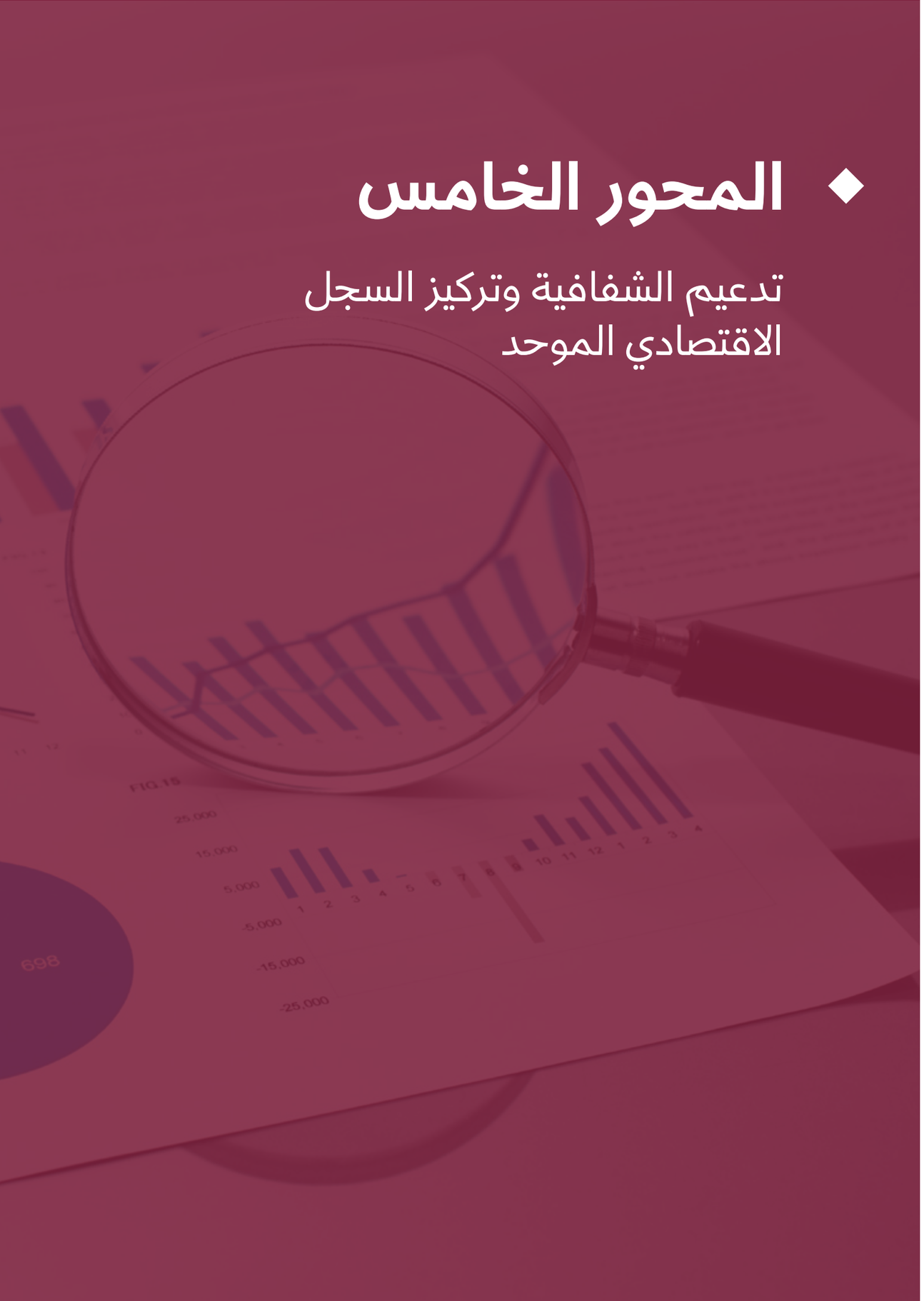

ملخص الدورات التدريبية ذات العلاقة بالسجل الاقتصادي الموحد:

سل الأموال وتمويل الإرهاب تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذا لبنود.

الدورة	التاريخ	الجهة المقدمة
متطلبات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي في مركز قطر للمال (المجموعة الأولى)	28 فبراير 2022	هيئة مركز قطر للمال
متطلبات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي في مركز قطر للمال (المجموعة الثانية)	01 مارس 2022	هيئة مركز قطر للمال
فهم معايير التعرف على المستفيد الحقيقي، وتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح	27-26 ديسمبر 2022	أكاديمية قطر للمال والاعمال
فهم معايير التعرف على المستفيد الحقيقي، وتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية	28 ديسمبر 2022	أكاديمية قطر للمال والاعمال

المحور الخامس: تدعيم الشفافية وتركيز السجل الاقتصادي الموحد

حرصاً من دولة قطر على تدعيم الشفافية و التعرف على المستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنوية و الترتيبات القانونية ، تم بموجب القانون رقم (1) لسنة 2020 إنشاء السجل الاقتصادي الموحد و هو قاعدة بيانات وطنية تهدف إلى تدعيم شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية، من خلال تجميع المعلومات الأساسية والبيانات والوثائق الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والترتيبات القانونية والمنظمات غير الهادفة للربح والمهن الحرة، والمعلومات المطلوبة والبيانات والوثائق المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين، وحفظها وإتاحتها للجمهور والجهات المعنية بحسب ما يقتضيه القانون المذكور. بدأ الفريق المكلف بمتابعة أعمال السجل الاقتصادي عمله في بداية العام 2021 الى أن تم انشاء قسم مختص بالسجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم (43) لسنة 2022. وتحقيقا لأهداف خطة عمل الوزارة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى وجه الخصوص الهدف الاستراتيجي الرابع المتعلقة بتعزيز الشفافية تجاه المستفيد الحقيقي، باشر القسم أعماله باتخاذ الخطوات التالية:

إنشاء قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد:

- بغاية إنشاء قاعدة بيانات للسجل الاقتصادي الموحد والذي سيسمح فيما بعد بالربط والتبادل الإلكتروني الفوري للمعلومات والبيانات بين السجل الاقتصادي الموحد والسجلات التي تمسكها الجهات المختصة، طلب قسم السجل الاقتصادي الموحد من ممثلي الجهات المختصة (ضباط الاتصال) تزويد الوزارة بالمعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين على القوالب المخصصة لذلك.
- تم استلام الردود من الجهات المختصة بشأن قوالب المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين وتم مراجعتها، ووضعها على قواعد بيانات السجل الاقتصادي الموحد لدى وزارة التجارة والصناعة وذلك بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات.
- تم مراجعة طبيعة وصحة البيانات المستلمة من الجهات المختصة مقارنة مع البيانات السابقة التي لدى القسم وادخال التعديلات اللازمة في ضوء الملاحظات المقدمة من الجهات. كما اعتمد القسم على آلية توجيه بريد الكتروني بصفة دورية لتذكير الجهات المختصة بتزويد الوزارة بكل تحديثات تطرأ على المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي، وذلك لتحديث قواعد البيانات لدى وزارة التجارة والصناعة.
- تم في شهر مارس من العام 2022، اعتماد الصيغة النهائية لنموذج التصريح بالمستفيد الحقيقي الخاص بالوقف، وذلك من خلال الاجتماع المنعقد مع ممثلي الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- تم توفير صفحة بحث في قواعد بيانات السجل الاقتصادي الموحد، وإتاحتها لضباط الاتصال من الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص.

جهود قسم السجل الاقتصادي الموحد ضمن تعزيز الشفافية:

- إعداد وثيقة مرجعية في مجال الرقابة التي تجريها إدارة التسجيل و التراخيص التجارية بشأن التصريح بالمستفيد الحقيقي واستيفاء جملة المتطلبات ذات الصلة، بالاعتماد على آخر التحديثات التي طرأت على معايير مجموعة العمل المالي المتعلقة بالشفافية و المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية.
- إعداد نموذج استمارة تعيين مسؤول عن توفير السجلات الإلزامية وتوفير المساعدة عند الطلب للسلطة المختصّة وفقاً للمادة (45) من القانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والمادّة (8) من قرار وزير التّجارة والصّناعة رقم (2) لسنة 2022 بشأن تحقيق متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلّقة بالشّركات التجاريّة.
- وضع دليل لالتزامات الشركات التجارية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد تعميم حول نطاق الإعفاء من التصريح بالمستفيد الحقيقي بالنسبة لشركات المساهمة العامة والشركات التي تمتلكها الدولة أو غيرها من الهيئات أو المؤسّسات العامة، يتضمن خاصة تحديد معايير الشركة التابعة للشركات المذكورة (الشركات التي تمتلك فيها شركات المساهمة العامة والشركات التي تمتلكها الدولة أو غيرها من الهيئات أو

المؤسّسات العامة، حصة ملكية مسيطرة).

توعية الكيانات المسجلة والمرخصة، والاحاطة بإجراءات الانفاذ:

واصل قسم السجل الاقتصادي الموحد جهوده في توعية الجهات المسجلة والمرخصة، وتوعية الجمهور، من خلال العمل على عدد من الحملات التوعوية بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة كالتالي:

- إعداد فيديو حول مفهوم المستفيد الحقيقي تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعداد بوستر حول إلزامية تقديم الشركات التجارية معاملة التصريح بالمستفيد الحقيقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- إعداد بروشور التزامات الشركات التجارية المتعلقة بالمستفيد الحقيقي.
- كما تم إعداد منشور حول خطوات تقديم معاملة التصريح بالمستفيد الحقيقي باللغتين العربية والانجليزية.
- العمل على إعداد فيديو خطوات تقديم معاملة التصريح بالمستفيد الحقيقي.
- نشر الدليل الارشادي حول المستفيد الحقيقي باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني للوزارة (صفحة بوابة المستثمر المحلي) بالإضافة الى طباعته في شكل كتيبات و توزيعه أثناء. الدورات التدريبية على الجهات المختصة بالتسجيل و كذلك الشركات التجارية .
- اعداد دليل التزامات الشركات التجارية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي ضوء التسهيل على الجمهور المستهدف، فقد حرصت الوزارة بالتعاون مع خبراء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على ترجمة نماذج المعاملات باللغة الإنجليزية ووضعها على موقع الوزارة، وكانت النماذج تتعلق بالمعاملات التالية:

نموذج التصريح بالمستفيد الحقيقي. نموذج التأشير في السجل التجاري. نموذج القيد في السجل التجاري.

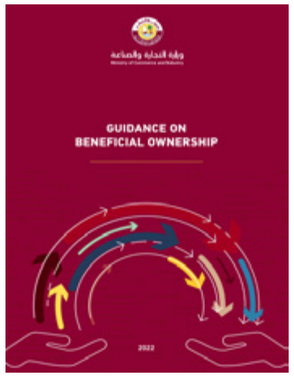

المحور السادس

الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر

التدريب والتطوير:

بعد تشكيل فريق ضباط الاتصال مع كافة الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص، والذي اكتمل تعيينهم بحلول 2022، وحرصاً على توضيح معايير تحديد المستفيد الحقيقي وفقاً لطبيعة كل كيان مسجل في الدولة، وتزامناً مع بداية جمع المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيدين الحقيقيين من كافة الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص من أجل انشاء قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الموحد، فقد حرصت وزارة التجارة بالتعاون مع هيئة مركز قطر للمال على تقديم ورش تدريبية للجهات المختصة بالتسجيل أو الترخيص، وذلك بعنوان "متطلبات الإفصاح عن المستفيد الحقيقي في مركز قطر للمال". ويجري بالتنسيق مع أكاديمية قطر للمال والأعمال الإعداد لتنفيذ برنامجين تدريبيين لفائدة الجهات المختصة خلال سنة 2023.

المحور السادس: الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر

صدر في شهر أغسطس من سنة 2020 قرار وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة بالمصادقة على إطار الإشراف والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي ضبط المبادئ والإجراءات والأساليب المعتمدة من قبل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في ممارسة مهامه الرقابية على الجهات الخاضعة.وتضمن إطار الإشراف والرقابة منهجية مفصلة حول كيفية تحديد التقييم القطاعي للمخاطر وتقييم مخاطر الجهات الخاضعة، ومن ثم تصميم الرقابة طبقا لدرجة مخاطر الجهات الخاضعة. كما حدد نفس الإطار أدوات الإشراف والرقابة المتاحة لقسم مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للتأكد من التزام الجهات الخاضعة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والمتمثلة أساسا في الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية ونص على الإجراءات الواجب اتباعها من قبل موظفي القسم في ممارسة أعمال الرقابة وعند تطبيق الاجراءات التصحيحية والجزاءات المالية والادارية.كما يضم إطار الإشراف والرقابة مستندات توضيحية مفصلة لإجراءات الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية وتطبيق الاجراءات التصحيحية والجزاءات المالية والادارية واجراءات فحص أسماء الكيانات التي تسجل بوزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى دليل توضيحي لموظفي القسم حول كيفية تطبيق الادوات الواردة بإطار الإشراف والرقابة.واعتمادا على ما ورد بإطار الإشراف والرقابة المشار اليه أعلاه، قام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإجراء تصنيف مؤسساتي جديد لمخاطر الجهات الخاضعة لرقابته ومن ثمة وضع خطة الاشراف والرقابة القائمة على المخاطر لسنة 2022 والتي تم تنفيذها بالكامل في حدود شهر ديسمبر من نفس السنة .

وقد تم الاعتماد أساسا في التصنيف المؤسساتي لمخاطر الجهات الخاضعة على نتائج الاستبيانات التي تم توزيعها على الجهات الخاضعة وكذلك على المعلومات المتوفرة بقاعدة بيانات السجل التجاري وهي معلومات هامة من حيث حجم الجهة الخاضعة وشكلها القانوني وعدد الفروع والشركاء والمدراء وما إذا كانوا ينتمون الى دول عالية المخاطر. و بالنسبة لمدققي الحسابات ، يتم التنسيق مع قسم الرقابة على مدققي الحسابات بإدارة شؤون الشركات (و هي نفس الإدارة المحدث بها قسم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب) بشكل دائم لمعرفة نوعية الأنشطة التي يقومون بها و ما اذا كانت من الأنشطة الخاضعة من عدمه) أعمال تدقيق فقط أم يمارس واحد من الأنشطة المشمولة بقانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب) و لمعرفة كذلك نتائج الرقابة على مدى التزام مدققي الحسابات بالتزاماتهم المهنية العامة و الإجراءات التأديبية المتخذة ضدهم و هي مؤشرات هامة جدا لقياس مدى التزاماهم بمتطلبات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب .أما في قطاع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة فقد تم الاستناد على المعلومات التي وفرتها عديد السلط المختصة ومنها المعلومات المتوفرة لدى الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس والهيئة العامة للجمارك في خصوص استيراد الذهب والسبائك الذهبية وكذلك وزارة الداخلية ووحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي.

وفي التصنيف المؤسساتي للمخاطر لسنة 2022 ، فقد توفرت لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نتائج أعمال الرقابة المكتبية والميدانية بالإضافة الى توزيع استبيانات مرة ثانية بمناسبة تحديث التقييم القطاعي في سنة 2022 بالإضافة الى الوثائق والتقارير التي تم تقديمها من قبل الجهات الخاضعة اما تلقائيا أو في إطار أعمال الرقابة الميدانية. هذا ونشير الى ارتفاع مستوى الالتزام نتيجة الزيارات الميدانية التي قام بها قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإهاب وذلك بتنفيذ الخطط التصحيحية وتقديم برامج مكافحة غسل الأموال والتقرير السنوي لمسؤول الالتزام وتقرير مخاطر الأعمال.

واعتمدت وزارة التجارة والصناعة بخصوص بقية الجهات الخاضعة التي لم تشملها الرقابة الميدانية أو المكتبية على توجيه أداة استبيان التقييم الذاتي للمخاطر إليها (منشور بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ايقونة الأدلة الاسترشادية والنماذج المفيدة) وحدد على ضوء ردودهم مدى انخراطهم في الأنشطة المشمولة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تبين من خلالها أن العديد منهم منخفضة المخاطر لانخفاض عوامل المخاطر لديها (مخاطر العملاء -الخدمات -الجغرافية -البينية) وحجم أعمالها.

وعلى إثر تصنيف مخاطر الجهات الخاضعة اتبع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النهج القائم على المخاطر في تنفيذ خطة الرقابة والتفتيش لسنة 2022 وذلك بالبدء بالجهات المصنفة عالية المخاطر والجهات متوسطة المخاطر واجراء زيارة ثانية بعد مرور 6 أشهر عن الزيارة الاولى بالنسبة للجهات عالية المخاطر طبق ما يقتضيه إطار الاشراف والرقابة.

ولغاية تغطية أكبر عدد ممكن من الجهات الخاضعة المصنفة عالية أو متوسطة المخاطر قبل موعد الزيارة الميدانية، تم التعاقد مع المكتب **الاستشاري برايس وتر هاوس وذلك للمساعدة في أعمال الرقابة الميدانية**. وقد تم خلال مدة تنفيذ العقد زيارة عدد 36 تجار معادن ثمينة او احجار كريمة خلال شهر مارس 2022 .كما قام مكتب الاستشاري بالاطلاع على الاطار الاشرافي والرقابي والنماذج الخاصة بالتفتيش الميداني واضافة تحسينات تساهم في تطوير أعمال الرقابة و اعداد تقارير نتائج الزيارة الميدانية للجهات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة .

وقد تم خلال سنة 2022 تنفيذ الخطة السنوية للرقابة والتفتيش على النحو التالي:

- **الرقابة المكتبية:**

تولى فريق عمل الرقابة المكتبية بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دراسة التقارير والإقرارات السنوية الواردة من الجهات الخاضعة خلال سنة 2022 وذلك حسب الآجال المحددة وفقا لإطار الاشراف والرقابة وقد تم الاطلاع على التقارير ومراجعتها للتأكد مكتبيا من التزام الجهات الخاضعة بالتعليمات والضوابط وذلك لتقييم مدى سلامة نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لدى الجهات الخاضعة و تحديد درجة المخاطر و الوقوف على أوجه القصور ونقاط الضعف لوضع برنامج التفتيش الميداني حسب درجة مخاطر كل قطاع.

ولقد بلغ اجمالي التقارير الواردة للقسم في نهاية سنة 2022 عدد 44 تقرير.

وبعد الاطلاع ومراجعة نتائج عمليات التفتيش المكتبي، تم رفع درجة المخاطر لعدد من الجهات الخاضعة وتصنيفهم ضمن الجهات عالية المخاطر، وتقديم مذكرة الى رئيس القسم للتوصية بفرض الجزاءات المالية على تلك الجهات وذلك لمخالفتها لالتزاماتها بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في القانون ولائحته التنفيذية وقواعد الالتزامات، وفي ضوء ذلك تم توجيه عدد 2 من الجزاءات المالية بهذا الشأن.

- **الرقابة الميدانية:**

تولى فريق الرقابة الميدانية خلال سنة 2022 التعاقد مع المكتب الاستشاري برايس وتر هاوس وذلك للمساعدة في أعمال الرقابة الميدانية. وقد تم خلال مدة تنفيذ العقد بمساعدة المكتب الاستشاري إجراء زيارة ميدانية لعدد 36 تجار معادن ثمينة أو أحجار كريمة خلال شهر مارس 2022، هذا بالإضافة الى زيارة 114 جهة خاضعة من قبل موظفي قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

المحور السابع

تطوير الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة

يوضح الجدول أدناه حوصلة لأعمال الرقابية التي قام بها قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن سنة 2022:

م	القطاع	عدد الزيارات	الجزاءات الإدارية	الجزاءات المالية
1	تجار المعادن الثمينة او الأحجار الكريمة	93	139	12
2	مدققي الحسابات القانونيين	15	59	4
3	مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات	42	7	-
المجموع		150	205	16

وبناء على أعمال الرقابة المكتبية والميدانية التي تم القيام بها خلال سنة 2022، تولى قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إعداد خطط تصحيحية لـ 117 جهة ومتابعة تنفيذها في الآجال المحددة لها من خلال التواصل مع الجهات وتذكيرها، والرد على استفساراتها والعقبات التي تواجها بهذا الشأن. أما الجهات التي لم تلتزم بتنفيذ بنود الخطة التصحيحية فقد تم اعتماد مبدأ التدرج في تطبيق الجزاءات لعدم الالتزام، وذلك بتوجيه إنذارات كتابية في مرحلة أولى ومنح الجهة الخاضعة أجل لتدارك الاخلالات المنسوبة لها، ومن ثم المرور الى تطبيق الجزاءات المالية. وقد تم خلال سنة 2022 توجيه عدد 16 انذار كتابي لعدم الالتزام بتنفيذ الخطة التصحيحية في الآجال المحددة لها، يليها فرض جزاءات مالية بمبالغ تتراوح بين 30 الف ريال و 50 الف ريال قطري .وقد تم الاعتراض على تلك الجزاءات المالية من قبل الجهات المعنية بها لدى وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة طبقا لما يقتضيه إطار الاشراف و الرقابة و تم رفض 9 اعتراض من جملة 12مطلب اعتراض مقدم من قبل الجهات الخاضعة المخالفة .كما عمل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات على اضافة خاصية دفع الجزاءات المالية من خلال نظام خدمة البيانات الشاملة، وذلك لتتمكن الجهة المخالفة من دفع الغرامة أونلاين (Online) والحصول على وصل دفع الغرامة. وفي إطار حرص الوزارة على تنفيذ الجهات الخاضعة لالتزاماتها الأساسية بعنوان متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم توجيه عدة إنذارات كتابية للجهات الخاضعة لعدم تعيين مسؤول التزام أو لعدم التسجيل ببرنامج الاشعار الالكتروني طبقا لمقتضيات التعميم رقم 3 لسنة 2022، **وفيما يلي جدول يوضح عدد الإنذارات التي تم توجيهها مع نسبة الالتزام من قبل الجهات الخاضعة إثر توجيه الإنذارات:**

م	القطاع	عدد الإنذارات لعدم تعيين مسؤول التزام	نسبة الالتزام	عدد الإنذارات لعدم التسجيل ببرنامج الاشعار	نسبة الالتزام
1	تجار المعادن الثمينة او الأحجار الكريمة	58	% 91	75	% 79
2	مدققي الحسابات القانونيين	19	% 68	39	% 82
3	مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية والشركات	-	-	-	-
المجموع		77		114	

- كما أنه في إطار التنسيق والتعاون بين وزارة التجارة والصناعة و هيئة تنظيم مركز قطر للمال لتوحيد أعمال الرقابة على الأعمال و المهن غير المالية المحددة الخاضعة لأكثر من جهة رقابية و قد تم اجراء 3 زيارات ميدانية مشتركة على مدققي الحسابات خلال سنة 2022 لمكاتب محاسبة عالمية مقيدة لدى الجهتين.

المحور السابع: تطوير الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة

تحديث صفحة بوابة المستثمر:

حرصاً من وزارة التجارة والصناعة على تحقيق مقتضيات توصيات مجموعة العمل المالي، فقد عمل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بمساعدة خبراء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراء تعديلات جوهرية على صفحة بوابة المستثمر (استثمر في قطر) https://invest.gov.qa/ar ، من خلال إضافة وصف واضح لإجراءات تأسيس كل نوع من الأنواع المختلفة للشركات التجارية وأشكالها وسماتها الأساسية و إضافة صفحة بخصوص الالتزامات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي بالإضافة الى إضافة النماذج المعدلة للسجل التجاري و نموذج المستفيد الحقيقي وذلك باللغتين الانجليزية والعربية. كما تم العمل على إجراء التعديلات اللازمة على نماذج القيد بالسجل التجاري في ظل المتطلبات الجديدة الواردة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022 بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية واعداد نموذج التصريح بالمستفيد الحقيقي.
الجهات المشاركة:

تطوير الصفحة الإلكترونية الخاصة بخارطة الاعمال "Business map":

قامت وزارة التجارة والصناعة بتطوير الصفحة الالكترونية الخاصة بخارطة الأعمال https://businessmap.moci.gov.qa/ التي تضم كل الشركات والكيانات الاخرى المؤسسة بالوزارة لإضافة المعلومات الأساسية المنصوص عليها بقرار وزير التجارة والصناعة بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المتعلقة بالشركات التجارية بما يسمح بإتاحتها للجمهور وتغطية متطلبات المعيار3 من التوصية 24 من توصيات مجموعة العمل المالي.

الصفحة الخاصة بقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على موقع وزارة التجارة والصناعة:

ما زال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يواصل تقدمه في تحديث صفحة القسم على موقع الوزارة بشكل مستمر، وذلك وفقاً لمستجدات العمل حسب ما تصدره الوزارة أو الجهات ذات العلاقة، فكانت التحديثات خلال العام 2022جارية على كل من:

- القسم الخاص بالإطار القانوني الدولي والوطني: بحيث تم إدراج كافة القوانين والقرارات والتعميمات الصادرة خلال سنة 2022.

- القسم الخاص بالجزاءات المالية المستهدفة: بحيث شملت إضافة القوانين والقرارات والتعميمات ذات العلاقة بالجزاءات المالية الخاصة بالجهات الخاضعة، كما يندرج ضمنها عدة أقسام فرعية مرتبطة بقوائم العقوبات، القوائم الأممية، السجل الموحد للمدرجين على قائمة العقوبات، التسجيل في برنامج الاشعار الالكتروني، حيث حرص القسم على متابعة تحديث عناصر الصفحة بشكل مستمر، وفقاً لأي تحديث في البيانات المذكورة أعلاه.

- القسم الخاص بالمستفيد الحقيقي: مازال التحديث مستمر من قبل الفريق المكلف بمتابعة أعمال قسم السجل الاقتصادي الموحد بشأن المستفيد الحقيقي، فخلال سنة 2022، تم تحديث الصفحة الخاصة بالمستفيد الحقيقي من خلال وضع بروشور حول التزامات الشركة التجارية المتعلقة بالمستفيد الحقيقي، بالإضافة لنشر الدليل الارشادي حول المستفيد الحقيقي للعام 2022.

- القسم الخاص بالأدلة الاسترشادية والنماذج المفيدة: حرص القسم على استحداث ايقونة جديدة بصفحة قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم تخصيصها للنماذج المفيدة للجهات الخاضعة بالإضافة الى الأدلة الارشادية. وقد تم بالعنوان المذكور نشر عدة نماذج تساعد الجهات الخاضعة على تنفيذ التزاماتها ومنها خاصة استمارة تعيين مسؤول التزام ونائبه واستمارة تعيين المسؤول عن توفير معلومات السجلّات الإلزاميّة ونموذج الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للأعمال والمهن غير المالية المحددة و استبيان التقييم الذاتي للجهات الخاضعة.

كما أنه لغاية مساعدة مسؤولي الالتزام بالجهات الخاضعة على اعداد التقرير السنوي أعد القسم خلال سنة 2022 إرشادات عملية بشأن اعداد وتقديم التقرير السنوي لمسؤول الالتزام حول مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هذا بالإضافة الى توفير دليل حول كيفية اعداد تقرير المراجعة المستقلة.

- القسم الخاص بالأسئلة الشائعة: تم تطوير صفحة الأسئلة الشائعة والتي تتضمن أجوبة على أهم التساؤلات الموجهة للقسم من قبل الجمهور أو الجهات الخاضعة.

- القسم الخاص بالتقارير: تم مواصلة إضافة جميع التقارير السنوية أو أية تقارير أخرى، ومن أبرز ما تم إضافته للعام 2022 هو الملخص التنفيذي لتقرير تقييم المخاطر القطاعية للتمويل غير المشروع للأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لإشراف وزارة التجارة والصناعة لسنة 2022.

المحور الثامن

تطوير النظم المعلوماتية والاحصائيات

المحور الثامن: تطوير النظم المعلوماتية والاحصائيات

تطوير نظام الاحصائيات (قناص):

تـم اعتمـاد نظـام تقييـم وإحصائيـات الشـبكة الوطنيـة القطريـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب (قنـاص) والـذي تـم تشـغيله بالتنسـيق مـع مصـرف قطـر المركـزي واللجنـة الوطنيـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب كمنصـة مركزيـة لجمـع البيانـات. وفـي ظـل تحقيـق وتلبيـة احتياجـات اللجنـة الوطنيـة مـن بيانـات وإحصائيـات دقيقـة لازمـة للبرنامـج، فقـد تـم سـابقاً تكليـف فريـق عمـل بقسـم مكافحـة غسـل الامـوال وتمويـل الارهـاب ليعمـل علـى مـا يلـي:

- تشغيل وإدارة ومتابعة وتطوير وحفظ نظام المعلومات والبيانات اللازمة لأنشطة القسم.
- جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال اختصاصات الوزارة لإنشاء قاعدة بيانات وتحديثها بشكل دوري.
- مسك الإحصائيات الضرورية لإعداد التقييمين الوطني والقطاعي للمخاطر وتزويد اللجنة وغيرها من السلط المختصة بها عند الطلب.
- تحليل الإحصائيات من الناحيتين الكمية والنوعية قصد توجيه نشاط التفتيش والمساهمة في اعداد الخطة السنوية للرقابة والتفتيش وضبط الأولويات الإستراتيجية لعمل القسم.

وقد تم وضع سياسة أمن المعلومات تضمن حماية البيانات وتخزينها ونقلها بشكل آمن ومتسق وصالح وبسرية مطلقة وضمن المدد المحددة الربع سنوية.

وفـي ظـل اسـتمرارية وتطويـر عمـل الفريـق المكلـف بالنظـم المعلوماتيـة والاحصائيـات، فقـد تـم فـي العـام 2022 إجـراء تقييـم للثغـرات بالتعـاون مـع خبـراء اللجنـة وإدارة نظـم المعلومـات لـدى الـوزارة وذلـك لتحديـد أي مـن المجـالات التـي لا تقـوم فيهـا الـوزارة بجمـع البيانـات المطلوبـة، وفـي ظـل تطويـر نظـام جمـع المعلومـات المطلوبـة لتغذيـة نظـام قنـاص، فقـد تـم تعييـن أحـد خبـراء اللجنـة المختـص فـي الاحصائيـات، والـذي التحـق بالـوزارة فـي شـهر ينايـر 2022.

المقترحات والتوصيات

في ظل الحرص على تنفيذ كافة بنود خطة عمل وزارة التجارة والصناعة التي صادقت عليها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن التحسن والارتقاء بأداء الوزارة في مجال تحقيق الشفافية ومساندة الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يقتضي مزيد الدعم والتطوير من خلال ما يلي:

- دعم قسم السجل الاقتصادي الموحد بالموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بعهدته بموجب القانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد.

- تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2023 لإنشاء النظام المعلوماتي الذي من شأنه ربط الإدارة المختصة بالسجل الاقتصادي الموحد بكافة الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص في الدولة.

- التركيز الكامل للسجل الاقتصادي الموحد بما يضمن اتاحة المعلومات الأساسية والمعلومات المطلوبة عن المستفيد الحقيقي لجهات انفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية في الوقت المناسب.

- استمرارية دعم ادارة التسجيل والتراخيص التجارية والنافذة الواحدة بعدد كاف من الموظفين، لتنفيذ الاجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المطلوبة عن المستفيدين الحقيقيين وتضمينها بسجل خاص، كإجراء أعمال الرقابة اللازمة على التزامات الشركات التجارية بتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة الالتزامات ذات العلاقة بالمستفيد الحقيقي.

- دعم الموارد البشرية لقسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال انتداب العدد الكافي من الموظفين في الاختصاصات التي يحتاجها طبقاً لتنظيمه الهيكلي.

- توظيف خبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قصد الاستفادة من تكوينهم ومعارفهم في تحسين أداء الوزارة.

- استمرارية تطوير وتدريب الكوادر القطرية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال وضع برنامج تدريبي فعال لتعزيز مهاراتهم في هذا المجال.

- استمرار تقييم التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال تكثيف عمليات التفتيش الميداني لتحديد الاتجاهات ومواطن الضعف، واستخدام المخرجات لتوجيه الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة للرقابة مستقبلا في الخطوات القادمة.

- التكثيف من تنظيم ورش توعوية منتظمة للجهات الخاضعة للرقابة لاستعراض المسائل المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة ومناقشة القضايا موضع الاهتمام.

- القيام بتبادل الخبرات مع وزارات نظيرة موجودة بدول مشهود لها بتحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قصد الاستفادة من هذه التجارب الناجحة.

- التطبيق الكامل لنظام (قناص)، كمنصة لتوفير البيانات الإحصائية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- الاستعانة بالطرق والحلول التكنولوجية التي تساهم في تعزيز القدرة على تحليل البيانات ومكافحة التمويل غير المشروع.

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

التقرير السنوي حول نشاط وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

2022